الفاعل في كتب النحاة

دراسة موازنة بين سيبويه والمبرد وابن السراج

م.د. محمد جواد كاظم

كلية الإمام الكاظم (عليه السلام) للعلوم الاسلامية الجامعة

lecwasit١٩@alkadhum-col.edu.iq

الملخص

تهدف هذه الدراس من الوقوف على مفهوم الفاعل في أهم متوت التراث النحوي القديم متمثلة بقرآن النحو كتاب سيبويه، وكتاب المقتضب للمبرد، وكتاب الأصول لابن السراج، متخذة المنهج المقارن والموازي سبيلًا في الوقوف على ما اختلف وأتلف بينها في حده ومفهومه، وكان التركيز على جوانب مختلفة من باب الفاعل وهي المصطلح، والمنهج، والتعليل، والتأويل، والاستشهاد، وقد رصدت هذه الدراسة مجموعة من نقاط الالتقاء والافتراق في هذه المحاور المذكورة منها ما جاء على سبيل التقليد ومنها على نحو التجديد ثم خرجت بمجموعة من النتائج سجلت في ختام البحث.

الكلمات المفتاحية : الفاعل ، سيبويه ، المبرد ، ابن السراج ، الموازنة.

The actor in the grammarians' books

A balancing study between Sibawayh, Al-Mubarrad and Ibn Al-Siraj

M.D. Muhammad Jawad Kadhim

Imam Al-Kadhim College / Wasit Departments

lecwasit١٩@alkadhum-col.edu.iq

Summary :

This study aims to stand on the concept of the subject in the most important death of the ancient grammatical heritage, represented by the Qur'an grammar, the Sibawayh book, the Muqtadib book by Al-Mubarrad, and the book "Al-Osoul" by Ibn Al-Siraj. The subject, which is the term, the method, the reasoning, the interpretation, and the citation, and this study monitored a set of points of convergence and divergence in these mentioned axes, some of which came as a matter of imitation and others in a manner of renewal, and then came .out with a set of results recorded at the conclusion of the research

المقدمة

مما لا شك فيه أن الدرس النحوي القديم يعد المقدمة الأساسية لفهم التطورات التي تشهدها الساحة اللغوية المعاصرة، ومما لا يخفى على أحد أن الدرس النحوي التقليدي أو القديم قد انطوى على أسرار ذات قيمة علمية كبيرة تكشف عن مدى رقيه ونضوجه حين نقابله مع الدرس اللغوي الحديث، فالكثير من النظريات التي طرحت في العصر الحديث كان مرجعها المدونة اللغوية القديمة وإلى الآن ما من فكر يطرح في المجال اللغوي إلا ووجدنا له خيوطاً واضحة في تراثنا القديم، بل إن معظم الطروحات التي يشهدها عالم اللغة اليوم قد لا تقدم جديدًا – إلا في ندر– إذا ما حاولنا إعادة قراءة المدونة اللغوية القديمة قراءة تأمل وتفكر .

ومما لا شك فيه أيضاً أن معالم التراث النحوي القديم يتمثل في الكتاب الذي قيل فيه إنه "قرآن النحو" وإذا ما عدوناه أو منحنا لغيره فرصة النظر في ما قدمه، غير متمسكين بمقولة المازني في الكتاب فإننا سوف لا نعدو المقتضب ولا ننظر إلى غيره، أما إذا حاولنا أن نفسح المجال أكثر من ذلك لندخل ضمن هذه المنظومة النحوية العظيمة جهدًا آخر فسوف يكون كتاب الأصول مكملاً ومرممًا ومهذبًا ومبوبًا لسابقيه، إذ أن مقولة "ما زال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله(١)" لم تأت من فراغ.

ومن هنا كان الوقوف على هذه المصنفات المهمة والخطيرة يعد حقيقة الوقوف على أعظم تراث نظر في اللغة ونظّر لها بمعظم المستويات وهو تراث قديم جديد يحتاج في كل آونة إلى إعادة قراءته أو تقليب وجوهه أو كشف أبعاده، كل ذلك يدر بالنفع إلى صاحبه، وقد تناولت هذا الباب أكثر من دراسة منها : "قضايا الفاعل في النحو العربي" محمد شحادة يوسف عطوي في الجامعة الأردنية ٢٠١٠، وبحث نشر في مجلة لارك جامعة واسط للباحثين د. حسين علي خضير ود. جمانة عبد المهدي تحت عنوان "الفاعلية في كتاب سيبويه رؤية تحليلية مقارنة" وبحث تحت عنوان : "خصائص تطابق النوع بين الفعل والفاعل في اللغة العربية دراسة في مقتضيات النظام النحوي ومطالب الاستعمال اللغوي" في الجزائر للباحث د. كمال قادري، وهذه الدراسة جاءت محاولة منا للوقوف على جزء صغير من هذه المدونات التراثية الكبيرة، وهو الجزء المتمثل بباب الفاعل للنظر في نقاط الالتقاء والاختلاف، والتأثير والتأثر، والتقليد والتجديد، من خلال المصطلح، والمنهج، والتعليل، والتأويل، والاستشهاد، فإن كان ما قُدم في هذه الوريقات نافعاً فهو من تسديده عز وجل وإن كان قاصرًا فهو من قصوري وتقصيري، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المصطلح

المصطلح لغة: من الصلح يقال تصالح القوم بينهم، والصلاح نقيض الفساد، والإصلاح نقيض الإفساد وتصالح القوم واصلحوا بمعنى واحد(٢).

أما في الاصطلاح : فهو يعني الاتفاق، وهو لفظ خصصه الاستعمال في علم من العلوم, أو فن من الفنون لمفهوم معين فأخرجه من الاستعمال اللغوي العام إلى استعمال لغوي خاص بذلك العلم أو الفن. أما ما يخص المصطلح النحوي فهو عبارة عن اتفاق بين النحاة على استعمال ألفاظ فنية معينه في التعبير عن الأفكار والمعاني النحوية(٣).

والمصطلح النحوي من القضايا الهامة التي شغلت النحويين بصريين وكوفيين ذلك أن كلا من الفريقين أطلق مصطلحات خاصة به على المسميات النحوية المختلفة.

ويبدو أن نشأة المصطلحات النحوية البصرية ولدت قبل المصطلحات النحوية الكوفية فعندما نشأت المدرسة الكوفية وتميزت عن البصرية أراد علمائها أن يعملوا على تمييز نحوهم من نحو البصريين فعهدوا إلى أساليب خاصة في صياغة المصطلحات الجديدة.

وعلى الرغم من اعتماد النحويين الكوفيين على البصريين في أخذهم المسائل النحوية واللغوية إلا أنهم مالوا إلى الاختلاف في تسمية هذه المصطلحات عن البصريين في عدد من المسائل النحوية واللغوية وتحديدًا الفراء الذي كان كثير الميل إلى تغيير المصطلحات البصرية التي بدأ النحو بها وكتب لها الرقي والسيادة وتسميتها بمصطلحات أخرى خاصة بهم.

ومع ذلك فإن معظم المصطلحات النحوية كانت موضع اتفاق بين المدرستين ومن بينها مصطلح الفاعل.

مصطلح الفاعل :

يتضح من الكتاب أن مصطلح الفاعل من المصطلحات القديمة وليس من وضع سيبويه، فقد جاء هذا المصطلح على لسان الخليل كما أخبرنا بذلك سيبويه في أكثر من موضع من كتابه من ذلك قوله : "فقلت: فلم ألزمت النون آخر الكلمة؟ فقال: لكي لا يشبه قوله إنه ليفعل، لأن الرجل إذا قال هذا فإنما يخبر بفعلٍ واقعٍ فيه الفاعل"(٤).

ويبدو أن مصطلح الفاعل من أقدم المصطلحات النحوية، إذ ارتبطت بالنحو منذ النشأة الأولى، فقد جاءت بعض الأخبار تشير إلى قِدم هذا المصطلح فقد ذكر ابن سلام في طبقاته أن أبا الأسود الدؤلي وضع باب الفاعل(٥). كما ورد ذلك عن الزبيدي أيضاً في طبقاته(٦)، وجاء عن القفطي قيل إن أول باب رُسم من النحو هو باب الفاعل(٧).

وقد أكد ابن النديم أنه رأى ما يدل على أن النحو عن أبي الأسود الدؤلي وهي أربع أوراق ضمّت كلاماً في الفاعل... بخط يحيى بن يعمر. (٨)

وهذه الأخبار إن صحت فهي لا تعطينا صورة واضحة عن مفهوم الفاعل وعن حده والمسائل التي ارتبطت به، إلا أنه يمكن القول إن هذه الأخبار من الممكن أن يستشف منها قدم مصطلح الفاعل على أقل التقادير.

فالفاعل إذن مصطلح مستقر في دلالته قبل كتاب سيبويه قال بعض الباحثين : ويبدو أن الفاعل كان من الاصطلاحات الناضجة المستقرة في عهدهما – أي الخليل وسيبويه – لوضوح التعبير عنه في الكتاب(٩) .

كما أنه مصطلح مطابق مع مفهومه الحالي ولم يطرأ عليه تغيير جوهري منذ زمن الخليل إلى يومنا.

ولكن هذا لا يعني أن جميع الاستعمالات التي جاءت في الكتاب هي بهذا المصطلح دون غيره، إذ قد يطلق سيبويه على الفاعل مصطلحات أخرى في الكتاب مثل : المسند إليه، البناء، التفريع، الشغل، وهي مصطلحات تدل جميعها على معنى الفاعلية في بعض المواضع فتكون مرادفة للفاعل.

وقد رصد السيوطي هذه المصطلحات بقوله : "الاسناد، والبناء، والتفريع، والشغل، ألفاظ مترادفة لمعنى واحد، يدلك على ذلك أن سيبويه قال : الفاعل شغل به الفعل، وقال في موضع: فرع له، وفي موضع بني له، وفي موضع أسند له، لأنها كلها بمعنى واحد"(١٠).

ومن المعلوم أن هذه المصطلحات التي وردت في الكتاب هي مصطلحات عائمة ليست مختصة بالفاعل فقط، أي إن هذه المصطلحات ليست مصطلحات مستقرة في دلالاتها على الفاعل، بل هي مصطلحات مشتركة مع مفاهيم نحوية أخرى كمصطلح المسند إليه مثلاً، فقد ذكر سيبويه في مطلع كتابه بابًا أسماه "هذا باب المسند والمسند إليه" (١١) وهو باب يتناول الجملة الاسنادية بفرعيها الأسمية والفعلية بصورة مقتضبة.

إذن مصطلح المسند إليه يصدق على الفاعل في الجملة الفعلية كما يصدق على المبتدأ أيضاً في الجملة الاسمية، فهو مصطلح أعم من مصطلح الفاعل، وهو كما يقال في المنطق عموم وخصوص من وجه.

وكذا البناء، فإذا جاء هذا المصطلح في بعض المواضع يدل على الفاعل فإنه يأتي في مواضع أخرى يدل على الثبوت والملازمة لحركة واحدة مثلا، وهكذا المصطلحات الأخرى التي تطلق على الفاعل إذ لها مصاديق أخرى تنطبق عليها وليس لزامًا أن يكون المراد منها الفاعل فقط، والسياق هو الكفيل بتحديد المراد.

فمصطلح المسند إليه : من المصطلحات التي اطلقها سيبويه على الفاعل وهو مصطلح قديم جديد إذ أخذ طريقه في مجال الدرس النحوي الحديث .

وقد عرف سيبويه مصطلحي المسند والمسند إليه بقوله : وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدًا، ومثل له بقوله : ومثل ذلك يذهب عبد الله(١٢).

وهذا المصطلح في الحقيقة هو مصطلح سابق لسيبويه وليس من وضعه واجتهاده، فقد جاء ذكره في كتاب العين للخليل الفراهيدي إذ قال : "والكلامُ سَنَدٌ ومُسنَدٌ كقولك: عبد اللهِ رجلٌ صالحٌ، فعبد الله سند ورجل صالحٌ مُسنَدٌ إليه" (١٣).

وربما الفرق بين مصطلح الفاعل ومصطلح المسند إليه أن مصطلح الفاعل إذا ما اطلق أريد به من قام بالفعل أو الحدث أي الذي أحدث الفعل، أما مصطلح المسند إليه فهو مع ذلك يدل على ما هو أوسع، إذ يدل على الملازمة بينه وبين الفعل، فالمسند والمسند إليه بينهما علاقة مصيرية لا يمكن انفصال أحدهما عن الآخر بل إن الكلام لا يكتمل من دون هذا التركيب، فمصطلح المسند إليه لا يطلق إلا ويتصور في الذهن مصطلح المسند قباله، فيكون التصور شاملًا للحدث والمحدث، أما مصطلح الفاعل فإذا ما اطلق تطلع السامع إلى ذات الفاعل ليقف على هويته .

حد الفاعل :

أما حد الفاعل فلم يقدم لنا سيبويه في أغلب موضوعاته تقريبًا تعريفًا له، وإنما ذكر مسائله وأحكامه التي تشير إليه في قوله : "باب الفاعل الذي لم يتعده فعله الى مفعول، والمفعول الذي لم يتعد اليه فعلُ فاعل ولا يتعدى فعله إلى مفعول آخر، وما يعمل من اسماء المفعولين عمل الفعل الذي يتعدى إلى مفعول وما يعمل من المصادر ذلك العمل" **(١٤)**.

أما المبرد فقد تابع سيبويه في عدم بيانه لمفهوم الفاعل ولم يعط تعريفًا دقيقًا له وقد ذكر مسائله وأحكامه قائلاً : "هذا باب الفاعل وهو رفع، وذلك قولك: قام عبد الله، وجلس زيد" (١٥).

أما ابن السراج فيعد أول من وضع تعريفًا واضحًا للفاعل فقد عرفه بقوله : "الاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو الذي بنيته على الفعل الذي بني للفاعل، ويجعل الفعل حديثًا عنه مقدمًا قبله كان فاعلًا في الحقيقة أو لم يكن كقولك : جاء زيدٌ، ومات عمروٌ، وما أشبه ذلك" (١٦).

وقد عقب ابن السراج على هذا التعريف ببيان واضح لاختياره هذه الصيغة التعريفية دون غيرها فقد قال عن عبارة "بنيته على الفعل" : "ومعنى قولي: بنيته على الفعل الذي بني للفاعل, أي: ذكرت الفعل قبل الاسم, لأنك لو أتيت بالفعل بعد الاسم لارتفع الاسم بالابتداء, وإنما قلت على الفعل الذي بني للفاعل, لأفرق بينه وبين الفعل الذي بني للمفعول" (١٧).

وهكذا يأخذ ابن السراج في بيان صياغة هذا التعريف ويوضح مراده منه، وبهذا يكون ابن السراج قد أوضح معالم مصطلح الفاعل منتفعًا ممن سبقه ومضيفًا لما فات ذكره كالتعريف مثلاً.

المنهج

من المعلوم أن لكل كاتب منهجه في الكتابة حسب ما تمليه عليه طبيعة بحثه، ومن المعلوم أيضاً أن معظم المصنفات المتقدمة ربما غاب عنها المنهج العلمي في تبويب الأبواب وترتيب المسائل وتصنيف المفردات التي يراد الحديث عنها ولكن مع ذلك فإن ملامح منج البحث فيها يمكن أن تشخص إذا ما ركز الباحث على هذا الجانب، وفي الحديث عن موضوعنا الفاعل نجد أن منهج البحث في هذا الموضوع متباين بين الكتاب والمقتضب والأصول، إذ لكل عالم من هؤلاء العلماء منهجه الخاص في توظيف المادة العلمية في كتابه .

ففي كتاب سيبويه نجد أنه يعقد أكثر من باب تحت عنوان "هذا باب الفاعل"، وهي عنوانات جاءت في طليعة كتابه بعد التمهيد بعنوانات مختلفة ليس لمعظمها صلة بباب الفاعل بل هي إضاءات تمس الصناعة النحوية بصورة عامة تكاد تكون مقدمة تمهيدية للكتاب مثل "باب علم ما الكلم من العربية" (١٨)، و"باب مجاري أواخر الكلم"(١٩)، و"باب ما يحتمل الشعر"(٢٠)، وغير ذلك من الابواب.

ثم يشرع بباب الفاعل، ولكننا نلمح أن سيبويه ينتقل من باب الفاعل إلى غيره قبل أن يستوفي أحكامه، فعلى الرغم من أن هذا الباب جاء في بداية صفحات الكتاب إلا أنه وزع موضوعه في صفحات متناثرة بحسب تداعي المعاني التي توجب الوقوف عنده، وقد رصد هذه الظاهرة أكثر من باحث قال بعضهم بهذا الخصوص : فهو لا يحدثنا عن احوال الفاعل تذكيرًا وتأنيثًا إلا عند حديثه عن الصفة المشبهة إذ يقول : إن الوصف مع مرفوعه كالفعل مع فاعله في التذكير والتأنيث. ولكنه لا يستكمل الحديث على تأنيث الفعل للفاعل إلا في الجزء الثاني.

ثم إن الأبواب التي عقدها تحت عنوان الفاعل هي في الحقيقة ليست لها به علاقة مباشرة والحديث في معظمها لا يختص بالفاعل مثل :

"هذا باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعلُه إلى مفعول

هذا باب الفاعل الذي يَتعداه فعلُه إلى مفعول

هذا باب الفاعل الذي يَتعَّداهُ فعلُه إلى مفعولين

هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولينَ"

هذه الأبواب وإن كان للفاعل دور فيها إلا أنها عقدت للفعل ومفعوله لا للفاعل، ولعل سيبويه وهو يجعل الفاعل مدار حديثه يشير إلى أن الفعل وهو الحدث لا يكون إلا بالفاعل، وإن الفاعل عمدة لا يستغنى عنه في الكلام(٢١).

ومن جهة أخرى أَن المراد بباب الفاعل "جملة الفاعل" التي تَقوم بوجود ثلاثة أَرْكان هي :المُتَعَدي ، والمُتَعَدى إِليه ، والواسطة .

وتُعد الواسطة –التي هي الفاعل– أَو المعبر العالي أَهم الأَرْكان جميعها؛ لأَن التعدي وعدمه إِنَّما يتم عبرها ونسبةً إِليها، فَهي المُتَعَدى منها إِلى غيرها، وهي التي عُقِدَ لها الباب وسُمي باسمها .

أَمّا الأَبواب الأُخرى التي عُقِدَت للمفعول فإِنَّ باب المفعول فيها صورةٌ فرعية مشتقة من باب الفاعل في العمل.

وعِنْدَما يَعْرِضُ سيبَوَيْهِ الأَمْثِلَةَ لإِيضاحِ البابِ فَإِنَّهُ يَقْرِنُ الفاعِلَ بِفِعْلِهِ، واقْتِرانُهُ بِفِعْلِهِ واضِحٌ في قَوْلِه: "واعْلَمْ أَنَّ المَفْعولَ الذي لَمْ يَتَعَدَّ إِلَيْهِ فِعْلُ فاعِلٍ في التَّعَدّي والاقْتِصارِ بِمَنْزِلَتِهِ إِذا تَعَدّى إِلَيْهِ فِعْلُ الفاعِلِ؛ لأَنَّ مَعْناهُ مُتَعَدِّياً إِلَيْهِ فِعْلُ الفاعِلِ وغَيْرَ مُتَعَدٍّ إِلَيْهِ فِعْلُهُ سَواء أَلا تَرى أَنَكَ تَقولُ ضَرَبتُ زايداً فَلا تُجَاوزُ هَذا المَفعُول، وتَقولُ ضُرِبَ زايدٌ فَلا يَتَعدّع فِعلهُ، لأَنَ المَعنَى واحِدٌ" (٢٢)

"فَذلكَ يَدُلُّ على أَنَّ الفاعِلَ واسِطَةُ التَّعْدِيَةِ، ولا يُعَدُّ فاعِلاً إلاّ وهُوَ مَقْرونٌ بِفِعْلِهِ.

ولا تُفْهَمُ واسِطَةُ التَّعْدِيَةِ هذِهِ ولا تُدْرَكُ إلاّ بِخَصائِصِ فِعْلِها العامِلِيَّة، فالفاعِلُ بِلا فِعْلٍ اسْمٌ مُجَـرَّدٌ قابِلٌ للاقْتِرانِ بِكَثيرٍ مِنَ الأَفْعالِ، وهُوَ في اقْتِرانِهِ بِفِعْلٍ مُعَيَّنٍ خارِجٌ من الاسمية المجردة داخـل فـي الوظيفة النحوية والوساطة العاملية .

كما تُعْتَبَرُ خَصائِصُ التَّعَدّي وعَدَمِهِ أَشْياءَ قائِمَةً في الفِعْلِ قَبْلَ الاقْتِرانِ وبَعْدَهُ، ولكِنَّ الإِطْلاقَ فـي دَلالَةِ الفِعْلِ على العامِلِيَّةِ لا يَتَخَصَّصُ إلاّ بِالاقْتِرانِ بِالفاعِلِ، فَإِذا تَحَصَّلَ التَّناسُبُ بَيْنَ الفِعْلِ والفاعِـلِ، فَكانَ الفِعْلُ مِمّا يُمْكِنُ أَنْ يُسْنَدَ إلى الفاعِلِ، وكانَ الفاعِلُ مِمّا يَصْلُحُ أَنْ يُسْنَدَ إِلَيْهِ ذلِكَ الفِعْلُ، فَتَفْسـيرُ ذلِكَ أَنَّ الفاعِلَ – وهُوَ قُطْبُ البابِ – هُوَ الذي أَخْرَجَ ما بِالفِعْلِ مِنْ خَصائِصِ العَمَلِ مِنْ قُوَّةِ اللَّفْظِ إلى فِعْلِ التَّرْكيبِ حَتّى إِنَّ سيبَوَيْهِ قَدْ نَسَبَ إلى الفاعِلِ ذاتِهِ العَمَلَ و التَّعْدِيَةَ مَجازاً .

إِنَّ الفاعِلَ قُطْبُ البابِ؛ لأَنَّ دَلالَةَ الفِعْـلِ عَلَيْـهِ أَقْـوى مِـنْ دَلالَـةِ الفِعْـلِ علـى المَفْعـولِ . وَمِن جهةٍ أخرَى أيضاً فَإِنَّ الفاعِلَ هُوَ النُّقْطَةُ التي تَتَحَدَّدُ بِحَسبِها المَواقِعُ العامِلِيَّةُ الأُخْرى" (٢٣).

أما إذا ما وقفنا على منهج المبرد في المقتضب فسنجد أنه تابع سيبويه في منهجه إذ أنه جعل باب الفاعل في مطلع كتابه كما هو الحال في كتاب سيبويه، كما أنه لم يُتم حديثه عن الفاعل في هذا الباب بل قفز إلى الجزء الرابع من كتابه ليتحدث عن الفاعل والمفعول، وهو أمرٌ جعل المحقق ينقـل هـذا الباب من الجزء الرابع إلى بداية الكتاب ليلحقه مع باب الفاعل كي يكون أكثر وضوحاً وأدق منهجًـا، مقدرًا في ذلك أن أصل وضعه هو في بداية الكتاب أي إن المبرد كان قد وضعه في هـذا الموضـع حسب ما ادعى محقق الكتاب(٢٤).

وما يميز هذا الباب في المقتضب عن كتاب سيبويه أننا نجد هذا الباب أكثر وضوحًا في الكلام عن الفاعل إذ انماز عن سيبويه بأمرين : الأول أننا نلحظ المطابقة الدقيقة بين عنوان الباب ومضمونه فهو يتحدث عن الفاعل تمامًا بخلاف أبوب الفاعل عند سيبويه التي ركزت على عمـوم الجملـة الفعليـة وتحديدًا الفعل والمفعول به ومست الواسطة – الفاعل – مساسًا طفيفًا.

والأمر الثاني أن منهج التعليل عند المبرد أكثر من كتاب سيبويه في هذا الباب إذ أن سيبويه ينحى منحى الوصفية في كتابه، في حين نجد المبرد يجنح إلى التعليل والتبرير لمعظم قضايا الفاعـل كمـا سيتضح لنا في موضوع التعليل .

وقد أشار الدكتور شعبان عوض إلى هذه المسألة بقوله : "إن كتاب المبرد كتاب معيـاري بينمـا كتاب سيبويه أقرب إلى الوصفية في تحليل الظواهر، ومسألة المعيارية والوصفية لا تعد من الفـروق البسيطة والشكلية بل هي فرق جوهري يؤكد تطورًا في المنهج" (٢٥).

أما منهج ابن السراج فمما يميز كتابه الأصول أنه قليل الاستطراد، جمع الموضوعات المتشـابهة في باب واحدٍ ومن ذلك باب الفاعل فقد جاء هذا الباب عند ابن السراج مرتبًا ومبوبًا بصورة واضحة ودقيقة إذ أنه خصص بابًا للفاعل في مطلع كتابه وهو يساير في ذلك سيبويه والمبرد في منهجيهما إلا

أنه قدم حديثه عن المبتدأ والخبر ثم ثلث بالفاعل وكأنه اعتمد نظرية سيبويه في أن الاسم أول أحواله الابتداء(٢٦)، فشرع به ثم شرع بالخبر ثم بالفاعل.

وكتاب الأصول بصورة عامة له الفضل والمكانة بين دارسي النحو العربي، فقد ساهم بشكل فعال في تبويب الأبواب وترتيبها على منهج علمي منظم.

كما كان منهج " الأصول " مغايراً لما ألفناه في كتب من سبقه مجافيًا لمذهب التقنين والقواعد، مدركاً أن مدار النحو على استخراج الأصول النحوية مع التزام الدقة في كل موضوع، وبوب كتابه تبويبًا يشبه إلى حد كبير تبويب كتاب سيبويه كما قلنا لكن موضوعات أصول ابن السراج غير متداخلة كموضوعات الكتاب التي لا يمكن التمييز بينها، فقد رتب الشكل الذي ألفناه في الوقت الحاضر، فبدأ بمرفوعات الأسماء، ثم المنصوبات والمجرورات .

التعليل

العلة لغة :

للعلة في اللغة معان كثيرة منها المرض ، ومنها حدث يشغل صاحبه عن وجهه، والعليل المريض، وبنو العِلات: بنو أمهات شتى لرجل واحد (٢٧). والعلة: ما يؤثّر في غيره، أو هي ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجًا ومؤثرًا فيه، وعلة الشيء ما يتوقف عليه ذلك الشيء، وهي تقابل المعلول(٢٨)، وهذا علة لهذا، أي : سبب(٢٩).

أما في الاصطلاح :

فهي "ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجًا مؤثرًا فيه" (٣٠) .

مما يلاحظ أن تحديد مفهوم الفاعل في بعض المعاجم اللغوية الآنفة ينطبق على مفهومه في الاصطلاح .

التعليل في باب الفاعل :

يمكن القول إن معالم التعليل النحوي لدى سيبويه تتسم معظمها بالبساطة والوضوح، وتقترب من العلل الطبيعية الفطرية وتبتعد عن الإغراق في بسط العلل المعقدة على نحو ما تطالعنا به كتب النحو المتأخرة .

فتعليل سيبويه لم يكن "أكثر من إلحاق الحكم النحوي بعلة يلقيها صاحبها بأسلوب الاستاذ المقرر أو العالم الواثق، فلا يتخيل رداً عليه" (٣١).

فكانت عناية سيبويه موجهة للنحو نفسه، وليس للعلة من حيث هي، بخلاف كثير من النحويين الذين أتوا بعده.

إذ اصبحت العلة النحوية فيما بعد اساسًا مهمًا في تبرير الكثير من الظواهر النحوية التي تحتاج إلى وقفة في بابها، ومن هنا نجد أن جملة من النحاة قد خصصوا كتبًا مستقلة تُعنى بالعلة النحوية .

ولعل أول كتاب اغرق في العلل بعد سيبويه هو المقتضب للمبرد إذ نجد أن "المبرد يستخدم العلل المركبة التي عقدت النحو وانهكته، ولا يكتفي بالعلل الطبيعية التعليمية الفطرية البديهية، وإنما يستعمل انواع العلل الثلاثة التي قسمها الزجاجي" (٣٢).

لقد ربط أغلب الدارسين ظاهرة التعليل النحوي بعلم المنطق على اعتبار أن البصرة كانت حاضنة العلوم آنذاك وقد دُرس المنطق في حلقات مساجدها منذ وقت مبكر على يد الفلاسفة والمتكلمين كأبي الحسن الأشعري وعمر بن عبيد وواصل بن عطاء وهشام بن الحكم وغيرهم ممن أخذوا يتوسعون في المباحث الفلسفية والكلامية التي تقوم على أساس الجدل المنطقي، ومن هنا فان النحو الذي منشأه المساجد البصرية لا يخلوا بطبيعة الحال من التأثر بهذا العلم الذي من شأنه أن يعقلن بعض الظواهر الحياتية وكان النحو في بدايته بحاجة ماسة لتوضيح بعض مسائل النحو بأسلوب تعليلي منطقي.

فالتعليل النحوي ظهرت بوادره في وقت مبكر ربما سبق ظهور المنطق الأورسطي عند العرب ويمكن أن نلمس ذلك من قول القفطي (ت ٦٤٦هـ) بحق ابن أبي إسحاق الحضرمي المتوفى سنة (١١٧هـ) : "إنّه أول من شرح العلل" (٣٣) .

فإذا كان ابن أبي إسحاق قد شرح العلل كما يقول القفطي، فمعنى ذلك أنّه لم يبتكرها، وإنّه لم يكن أوّل من اتخذ التعليل منهجًا في الدّرس النّحوي، فهو قد وجدها وشرحها، فهي موجودة إذن قبل الشرح، أو أن النّحو قبل ذلك كان عامًا مبهمًا يفتقر إلى تعليل الأحكام، فعمد ابن أبي إسحاق إلى بيان العلل النحوية.

وعلى أي حال إن كان ابن أبي إسحاق مسبوقًا في ذلك أو كان سبّاقًا، فهذا النص يرشدنا إلى قدم وجود ظاهرة التعليل.

وحين نتابع جملة من تعليلات سيبويه نجدها تعليلات توضيحية ليست من صميم المنطق وإن كان فيها منه شيء، وهذه التي نتصور أنها تتصل بالمنطق قد تعود إلى طبيعة العقل البشري وطريقته في التفكير إذ أن العقل بطبيعته ميال إلى تفسير بعض الظواهر التي يشاهدها تفسيرًا منطقيًا أي إنه يربط تفسير بعض الظواهر ببعض العلل التي يتخيلها حتى تكون تلك التعليلات متماشية مع تلك الظواهر حتى يستسيغها العقل ولا يمجها، وكما يقال : إن الناس منطقيون من حيث لا يشعرون.

ومن هنا يمكن القول إنه ليس من الضرورة أننا إذا ما وجدنا تعليلًا عقليًا يثيره سيبويه في كتابه فإنه يكون حينها متأثرًا بالمنطق، علمًا أن سيبويه لم يُعرف من أمره أنه درس المنطق أو الفلسفة أو ما شابه ذلك من الدروس العقلية والكلامية، ولم تشر المصادر إلى درس جلس فيه سيبويه سوى الحديث الشريف وعلم العربية، نعم قد يصح هذا الكلام في العلل التي أثارها العلماء بعد سيبويه، ذلك بعد اتساع مراكز العلوم والثقافة واتساع رقعة المباحث الكلامية والفلسفية والمنطقية في العالم الإسلامي بصورة عامة، وظهور فن الترجمة الذي أسهم برفد المكتبة الإسلامية بالفكر اليوناني وغيره، وهذا

واضح من بعض الدراسات النحوية التي استعملت الكثير من المصطلحات المنطقية(٣٤) على خلاف كتاب سيبويه الذي لم يتضح فيه مصطلح منطقي في باب الفاعل، وربما في غيره أيضًا .

كما سيظهر لنا جليًا من العلة التي ذكرها سيبويه في تعليل ارتفاع الفاعل ونصب المفعول فهي علة نابعة من داخل اللغة وواقعها وهي علة لغوية خالية من المصطلحات المشتقة من المنطق التي أخذ النحاة فيما بعد يعللون بها الظواهر النحوية .

ومما تنبغي الإشارة إليه أن مصطلح (العلة) ورد في كتاب سيبويه ما يقرب من (١٢) مرة وهو عدد يعكس لنا قلة الاتساع في التعليل على خلاف كتاب المقتضب الذي جاء فيه هذا المصطلح بما يقرب من (٤٥) مرة ، أما أصول ابن السراج فقد تكرر فيه هذا المصطلح بحدود (٢٤) مرة أي ضعف ما جاء في الكتاب.

أبرز ظواهر التعليل التي جاءت في باب الفاعل :

رفع الفاعل :

لعل أول ما يتبادر إلى الأذهان في مجال التعليل النحوي في باب الفاعل هو علة رفع الفاعل ونصب المفعول به، والكلام هنا وإن كان عن الفاعل إلا أن الترابط في العلل يجرنا إلى الحديث عن المفعول به أيضًا للتلازم بينهما.

فقد ثبت لدى النحاة باستقراء كلام العرب أن الفاعل مرفوع والمفعول به منصوب. وقد علل سيبويه ذلك بعلةٍ تعليمية واضحة بعيدة عن التكلف والجدل إذ يقول: "هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول. وذلك قولك: ضرب عبد الله زيدا، فعبد الله ارتفع ههنا كما ارتفع في (ذهب) وشغلت (ضرب) به كما شغلت به (ذهب)، وانتصب (زيد) لأنه مفعول تعدى إليه فعل الفاعل" (٣٥)

ويفهم من ذلك أن الفاعل ارتفع بفعله لأننا شغلنا الفعل به ولم نشغله بغيره، فعبد الله هنا فاعل ارتفع بالفعل (ضرب) المتعدي كما ارتفع الفاعل في (ذهب) اللازم، لأننا شغلنا الفعل به أيضًا وفرغناه له. وانتصب المفعول به لأنه تعدى إليه الفعل فنصبه.

ولو تتبعنا علة رفع الفاعل التي ذكرها سيبويه في كتب النحاة نجدها قد اختلفت عما هي عليه وابتعدت عن غايتها التعليمية التي وضعها لها سيبويه إلى غاية جدلية، ربما لا تدر علينا بالنفع فيما إذا شئنا أن نتكلم كما تكلمت العرب بصورة دقيقة.

فلم نجد أحدًا من النحاة اكتفى بعلة سيبويه هذه، وإنما أخذوا يعللون هذه العلة أيضًا، وهذا ما أسماه ابن مضاء العلل الثواني والثوالث(٣٦)، وأطلق عليه الزجّاجي العلل الجدلية(٣٧).

فإذا ما وقفنا عند المبرد مثلاً في تعليله لرفع الفاعل نجده يطيل في التعليل وينحى فيه منحًا عقليًا ويسهب في الجدل والاستطراد فهو يرى أن الفاعل رُفع لأنه هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل وفعله بمنزلة المبتدأ وخبره، وهذا نص تعليله : "وإنَّما كَانَ

الْفَاعِل رفعاً لأَنَّه هُوَ وَالْفِعْل جملةٌ يحسن عَلَيْهَا السُّكُوت وَتجب بهَا الفائدةُ للمخاطب فالفاعل وَالْفِعْل بِمَنْزِلَة الِابْتِدَاء وَالْخَبَر إِذا قلت قَامَ زيد فَهُوَ بِمَنْزِلَة قَوْلك الْقَائِم زيدُ وَالْمَفْعُول بِهِ نصب إِذا ذكرت مَن فعَل بِهِ وَذَلِكَ لأَنَّه تعدّى إِلَيْهِ فعل الْفَاعِل وإِنَّما كَانَ الْفَاعِل رفعاً وَالْمَفْعُول بِهِ نصباً ليُعْرَف الْفَاعِل من الْمَفْعُول بِهِ مَعَ العلَّة الَّتِي ذكرت لَك فَإِن قَالَ قَائِل أَنت إِذا قلت قَامَ زيد فَلَيْسَ هَهُنَا مفعول يجب أَن تفصل بَينه وَبَين هَذَا الْفَاعِل فإِن الْجَواب فِي ذَلِك أَن يُقَال لَهُ لمّا وَجب أَن يكون الْفَاعِل رفعا فِي الْموضع الَّذِي لَا لَبْسَ فِيهِ للعلَّة الَّتِي ذكرنَا ولَما سَنذكرُهُ من العِلَل فِي مواضعهَا فرأَيته مَعَ غَيره علمت أَنَّ الْمَرْفُوع هُوَ ذَلِك الْفَاعِل الَّذِي عهدته مَرْفُوعا وَحْدَه وأَنَّ الْمَفْعُول الَّذِي لم تعهده مَرْفُوعا وَكَذَلِكَ إِذا قلت لم يقم زيد ولَم ينطبق عبد الله وسيقوم أَخوك فإِن قَالَ قَائِل إِنما رفعت زيدا أَوّلا لأَنَّه فاعِل فإِذا قلت لم يقم فقد نفيت عَنهُ الفِعْل فَكيف رفعته قيل لَهُ إِن النَّفْي إِنَّما يكون على جِهَة مَا كَانَ مُوجبا فإِنَّما أَعلمت السَّامع من الَّذِي نفيت عَنهُ أَن يكون فَاعِلا فَكَذَلِك إِذا قلت لم يضْرب عبدُ الله زيدا عُلم بِهَذَا اللَّفْظ مَنْ ذكرنَا أَنَّه لَيْسَ بفاعل وَمن ذكرنَا أَنَّه لَيْسَ بمفعول أَلا ترى أَن الْقَائِل إِذا قَالَ زيد فِي الدَّار فأَردت أَن تنفى مَا قَالَ أَنَّك تَقول مَا زيد فِي الدَّار فَترد كَلَامه ثمّ تنفيه وَمَعَ هَذَا فإِنَّ قَوْلك يضْرب زيد يضْرب هِيَ الرافعة فإِذا قلت لم يضْرب زيدٌ (فَيضْرب) الَّتِي كَانَت رَافِعَة لزيد قد ردَدْتها قبله و(لَمْ) إِنَّما عملت فِي (يضْرب) وَلم تعْمل فِي زيد وإِنَّما وَجب الْعَمَل بِالْفِعْلِ فَهَذَا كَقَوْلِك سيضرب زيد إِذا أَخبرت وكاستفهامك إِذا قلت أَضرب زيد إِنَّما استفهمت فَجئْت بالآلة الَّتِي من شأْنها أَن ترفع زيدا وَإِن لم يكن وَقع مِنْهُ فِعْل ولكنَّك إِنَّما سأَلت عَنهُ هَل يكون فَاعِلا وأَخبرت أَنَّه سَيكون فَاعِلا فللفاعل فِي كلِّ هَذَا لفظ وَاحِد يُعْرَف بِهِ حَيْثُ وَقع وَكَذَلِكَ الْمَفْعُول وَالْمَجْرُور وَجَمِيع الْكَلَام فِي حَال إِيجَابه ونفيه وسنضع من الْحجَج المستقصاة فِي مواضعهَا أَكثر من هَذَا لأَنَّ هَذَا مَوضِع اخْتِصَار وتَوْطِئَة لما بعده إِن شاءَ الله"(٣٨).

نجد في هذا النص الطويل تعليلًا مغايرًا لتعليل سيبويه المختصر، فهو يختلف معه في علة رفع الفاعل ويتفق معه في علة نصب المفعول به، كونه تعدى إليه فعل الفاعل.

ويلاحظ في هذا النص توسعة في التعليل، مع إقامة البراهين العقلية في الاستدلال بصورة جدلية، وهو واضح من طريقة (الفنقلة) كما تسمى عند أصحاب الجدل وهي التي تقوم على فرض أسئلة على لسان المخاطب ثم يجيب عنها وهو واضح من عباراته (فإِن قَالَ قَائِل... قلت...).

وخلاصة قوله في هذا النص أن علة الرفع عنده تكمن في أمرين هما تمام الفائدة التي يحسن السكوت عليها والتفريق بين الفعل والمفعول به، وبذلك ابتعد عن علة سيبويه المذكورة آنفًا.

تقول الدكتورة خديجة الحديث بصدد الموازنة بين هذين التعليلين في باب الفاعل: هذا من "أمثلة تعليلاته العقلية البعيدة عن روح تعليلات سيبويه السهلة الموضحة... فأين هذا من تعليل سيبويه المختصر الدال" (٣٩) .

وقالت أيضًا عن تعليله في هذا النص : "اليس هذا من فلسفة النحو وإدخاله في مداخل لا يحتاج إليها كلام العرب ولا لغتهم المفهومة السهلة، ولن توضح للمتعلم استعمالًا، ولم تفده نطقًا أو تمييزاً، ولن تزيد اللغة ثروة أو أصولًا، إنما هو مناقشات عقلية مجردة" (٤٠).

أما إذا اجتزنا مرحلة سيبويه والمبرد إلى مرحة ابن السراج نجد أنها المرحلة الأكثر نضجًا وتقدمًا في تاريخ التعليل النحوي إذ صار علماً له معاييره، ومصطلحاته، وأصوله، وتبدأ هذه المرحلة بعد الزجاج (٣١١هـ) وتحديدًا بابن السراج (٣١هـ) صاحب كتاب (الأصول في النحو) الذي عد في تاريخ العربية فتحًا كبيرًا، فضلاً عن أن الدرس النحوي شهد تطورًا واضحًا بعد أن توطدت أركانه وتفرعت وتعددت مدارسه، ومن الناحية المنهجية نجد أن التأليف في التعليل النحوي صار مستقلًا، وأفردت له عنوانات خاصة، وكذلك مصنفات مستقلة، وهذا يفضي إلى الاستنتاج بأن التعليل النحوي بدءاً كان ممتزجًا بالنحو حتى هذه المرحلة التي استقل فيها عنه منهجاً وتأليفًا.

وقد جاء كتاب الأصول مملوءًا بالتّعليلات المتتابعة إذ لا تمر مسألة إلا وهو يعلل لها، وذكر محقق الكتاب الدكتور عبد الحسين الفتلي أن ابن السراج لم يكن مجرد ناقل أو جامع يجمع الآراء ويقدمها للدارسين بل كانت له مقدرة فائقة في التّعليل والتّرجيح [٤١] .

فقد تحدث ابن السراج في بداية كتابه عن العلة وقد قسمها على قسمين قال : "واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا: كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى علة العلة, مثل أن يقولوا: لِمَ صار الفاعل مرفوعًا والمفعول به منصوبًا, ولم إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحًا قلبتا ألفًا, وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب, وإنما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها, وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات وقد وفر الله تعالى من الحكمة بحفظها وجعل فضلها غير مدفوع" (٤٢).

هنا يوضح ابن السراج موقفه من التعليل النحوي فهو يرى أن تعليل الظواهر النحوية كعلة رفع الفاعل ونصب المفعول كما يقول هي علة غير مجدية بالوقوف على صيغة كلام العرب وطريقة ادائهم في اللغة، وإنما الحكمة من وراء ذلك هو الوقوف على فضل اللغة العربية وبيان أسرارها.

ولعل مصطلح ابن السراج (علة العلة) يعكس لنا بدايات التطور الفكري الذي شهده النحو العربي على مستوى التعمق في العلل ووضع المصطلحات العلمية لذلك، وإن كان ابن جني قد خالف ابن السراج في هذا المصطلح إذ يراه غير دقيق وقد رد عليه بقوله : "ذكر أبو بكر في أول أصوله هذا ومثل منه برفع الفاعل. قال: فإذا سئلنا عن علة رفعه قلنا: ارتفع بفعله فإذا قيل: ولم صار الفاعل مرفوعًا فهذا سؤال عن علة العلة.

وهذا موضع ينبغي أن تعلم منه أن هذا الذي سماه علة العلة إنما هو تجوز في اللفظ فأما في الحقيقة فإنه شرح وتفسير وتتميم للعلة ألا ترى أنه إذا قيل له: فلم ارتفع الفاعل قال: لإسناد الفعل إليه ولو شاء لابتدأ هذا فقال في جواب رفع زيد من قولنا قام زيد: إنما ارتفع لإسناد الفعل إليه فكان مغنيًا

عن قوله: إنما ارتفع بفعله حتى تسأله فيما بعد عن العلة التي ارتفع لها الفاعل. وهذا هو الذي أراده المجيب بقوله: ارتفع بفعله أي بإسناد الفعل إليه.

نعم ولو شاء لماطله فقال له: ولم صار المسند إليه الفعل مرفوعًا؟ فكان جوابه أن يقول: إن صاحب الحديث أقوى الأسماء والضمة أقوى الحركات فجعل الأقوى للأقوى. وكان يجب على ما رتبه أبو بكر أن تكون هنا علة، وعلة العلة، وعلة علة العلة" (٤٣) .

وعلى الرغم من مؤاخذة ابن جني على ابن السراج في دقة المصطلح إلا أن ما قدمه ابن السراج يعبر عن مرحلة مهمة فتحت الباب للعلماء في التنظير والتدقيق لهذه المصطلحات والمسائل، ومناقشة ابن جني لهذا المصطلح هي صورة واضحة للتطور الفكري في هذا المجال .

لقد ذكر ابن السرّاج علة رفع الفاعل بقوله : "الاسم الذي يرتفع بأنَّه فاعل هو الذي بنيته على الفعل الذي بني للفاعل، ويجعل الفعل حديثاً عنه مقدماً قبله، كان فاعلا في الحقيقة أو لم يكن كقولك: جاء زيدٌ، ومات عمروٌ وما أشبه ذلك ومعنى قولي: بنيته على الفعل الذي بني للفاعل أي ذكرت الفعل قبل الاسم؛ لأنَّك لو أتيت بالفعل بعد الاسم؛ لأرتفع الاسم بالابتداء، وإنما قلت: على الفعل الذي بني للفاعل؛ لا فرق بينه وبين الفعل الذي بني للمفعول إذ كانوا قد فرقوا بينهما فجعلوا (ضَرَبَ) للفاعل مفتوح الفاء و(ضُرِبَ) للمفعول مضموم الفاء مكسور العين" (٤٤) .

يفهم من قول ابن السراج أن الفاعل ارتفع بالفعل الذي سبقه، والعلاقة القائمة بين الفعل والفاعل علاقة بناء، أي ملازمة وثبوت، لذا قال: "بنيته على الفعل الذي بني للفاعل"، والمراد من هذا البناء والملازمة بين الفعل والفاعل هو وجوب تقديم الفعل على الفاعل ولو قدر لهدم هذا البناء ورفع الملازمة بينهما بأن يقدم الفاعل على الفعل لاختلفت علة الرفع للاسم المتقدم على الفعل، فهو في مثل هذه الحال تنتفي عنه الفاعلية ويصبح اسمًا مبتدأ وعلة رفعه حينها الابتداء لا غير كما قرر ابن السراج.

في تعليل رفع الفاعل عند ابن السراج نجده هنا يلتقي مع سيبويه تقريبًا فكلا التعليلين يركزان على أن الفاعل رفع لاشتغال الفعل به .

وإذا حاولنا أن نطلع بصورة موجزة على ما ذكره النحاة الآخرون بهذا الخصوص نجدهم قد أجمعوا تقريبًا على أن الفاعل رُفع والمفعول به نُصب للفرق بينما وهو الشق الثاني الذي ارتآه المبرد في تعليله لرفع الفاعل، ثم أخذوا بعد ذلك يعللون هذه العلة بعلل أخرى بعيدة عن روح اللغة وعن واقعها(٤٥)وقد جمع ذلك الأنباري بقوله : "فإن قيل فلِمَ كان إعرابه الرفع ؟ قيل فرقًا بينه وبين المفعول. فإن قيل فهلاّ عكسوا وكان الفرق واقعًا؟ قيل لخمسة أوجه : الوجه الأول : هو أن الفعل لا يكون له إلا فاعل واحد ويكون له مفعولات كثيرة ... فإذا ثبت هذا وأن الفاعل أقل من المفعول والرفع أثقل والفتح أخف أعطوا الأقل للأثقل والأكثر للأخف ليكون ثقل الرفع موازنا لقلة الفاعل، وخفة الفتح موازنة لكثرة المفعول. والوجه الثاني: إن الفاعل يشبه المبتدأ والمبتدأ مرفوع فكذلك ما أشبهه ووجه

الشبه بينهما أن الفاعل يكون هو والفعل جملة كما يكون المبتدأ مع الخبر جملة فلما ثبت للمبتدأ الرفع حمل الفاعل عليه. والوجه الثالث: إن الفاعل أقوى من المفعول فأعطي الفاعل الذي هو الأقوى الأقوى وهو الرفع وأعطي المفعول الذي هو الأضعف الأضعف وهو النصب. والوجه الرابع: إن الفاعل أول والرفع أول والمفعول آخر والنصب آخر فأعطي الأول الأول والآخر الآخر. والوجه الخامس: إن هذا السؤال لا يلزم لأنه لم يكن لغرض إلا لمجرد الفرق وقد حصل" (٤٦) .

وقال أبو القاسم الزجاجي (٣٣٧ هـ) حين ذكر ارتفاع الفاعل، وانتصاب المفعول به إنه "إنما فعل ذلك للفرق بينهما، فإن قيل هلا عكست الحال فكان فرقا ايضا؟ قيل: إن الذي فعلوه أحزم، وذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد، وقد يكون له مفعولات كثيرة، فرُفِع الفاعل لقلته، ونصب المفعول لكثرته، وذلك ليقل في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون" (٤٧) .

وبذلك يكون لدينا الفرق واضحًا بين ما علل به سيبويه وما علل به النحاة بعده، إذ نجد أن علة سيبويه تعليمية واضحة مختصرة، خلافًا لما علل به غيره مما يتصف بالخروج عن الواقع اللغوي التعليمي .

تأخير الفاعل عن الفعل :

اجمع جمهور النحاة البصريين على وجوب تأخّر الفاعل عن الفعل، وخالفهم في ذلك الكوفيون(٤٨)، إذ على رأي البصريين أننا إذا قدمنا الفاعل على الفعل فإنه يصبح حينها مبتدأ والجملة الفعلية التي تليه في محل خبر له فلا يصح عندهم الابتداء بالفاعل(٤٩).

أما سيبويه فأشار إلى جواز تقديم الاسم على الفعل على أنه فاعل في الشعر إذ قال: "وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم" (٥٠) ثم استشهد على ذلك بشعر المرار الفقعسي.

وذكر سيبويه هذه الحالة أيضًا في موضع آخر من كتابه مصرحًا بأن هذا الأسلوب هو أسلوب مستقيم إلا أنه وضع في غير موضعه فهو قبيح قال: "ويحتملون قُبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه، لأنه مستقيم ليس فيه نقض" (٥١) ولم يصرّح بعلّة ذلك، إلا أنه يستشف من كلامه أن هذا التركيب يعد قبيحاً لأنه لم يوضع في موضعه أي أنه يراعي مسألة الرتبة في الكلام فهو يشترط تأخير الفاعل عن فعله من دون أن يذكر العلل التي تنأى عن روح اللغة.

أما المبرد فقد منع تقديم الفاعل على فعله قال: "فَإِذا قلت عبد الله قَامَ فعبد الله رفع بِالِابْتِدَاءِ وَقَامَ فِي مَوضِع الْخَبَر وضميره الَّذِي فِي قَامَ فَاعل فَإِن زعم زاعم أَنه إِنَّمَا يرفع عبد الله بِفِعْلِهِ فقد أحَال من جِهَات مِنْهَا أَن قَامَ فعل وَلَا يرفع الْفِعْل فاعلين إِلَّا على جِهَة الْإِشْرَاك نَحْو قَامَ عبد الله وَزيد فَكيف يرفع عبد الله وضميره" (٥٢).

في هذا النص علل المبرد عدم إمكانية تقديم الفاعل على فعله من خلال نظرية العامل فهو يرى أن الاسم الذي سبق الفعل لا يمكن أن يكون معمول للفعل على اعتبار أن الفعل لا بد له من تقدير

ضمير وهذا الضمير مرفوع بالفاعل وبما أن الفاعل لا يرفع فعلين فيثبت أن الاسم المقدم على الفعل رفع بالابتداء وليس بالفعل ذلك لمراعاة الرتبة، وهذا التعليل قائم على أساس التأويل والتقدير الذي من شأنه أن يحافظ على قوانين الصنعة النحوية، ويلاحظ الفرق بينه وبين تعليل سيبويه أن سيبويه جعل ذلك مستقيمًا قبيحًا موضوعًا في غير موضعه، أما المبرد فقد ركز على الجانب الفلسفي لهذه الظاهرة.

أما ابن السرّاج فقد ذكر عدم جواز التقديم هنا، وعدّ الفاعل واحدًا من ثلاثة عشر شيئًا لا يجوز تقديمها.قال: "لا يجوزُ أن يقدم على الفعل؛ إذا قلت: "قامَ زيدٌ" لا يجوز أن تقدم الفاعل فتقول: زيدٌ قامَ فترفع "زيدًا" بقامَ ويكون "قامَ" فارغًا، ولو جاز هذا لجاز أن تقول: "الزيدانِ قامَ، والزيدونَ قامَ" تريد: "قام الزيدانِ، وقامَ الزيدونَ" (٥٣).

والعلّة في ذلك عنده هي لالتباس الفاعل بالمبتدأ، كما ذكرنا آنفاً إذ قال : "لأنك لو أتيت بالفعل بعد الاسم ؛ لارتفع الاسم بالابتداء" (٥٤)

هذا على مذهب البصريين، أمّا الكوفيون فذهبوا إلى جواز ذلك (٥٥).

تقديم المفعول على الفاعل :

جاء في الكتاب : "فإن قدمتَ المفعولَ وأخَّرتَ الفاعل جرى اللفظُ كما جرى في الأوّل، وذلك قولك: ضَرَبَ زيداً عبدُ الله؛ لأنّك إنَّما أردت به مُؤخّرا ما أردت به مقدَّمًا، ولم تُرد أن تَشغلَ الفعل بأوَّلَ منه وإنْ كان مؤخراً في اللفظ. فَمن ثمَّ كان حدّ اللفظ أن يكون فيه مقدَّما، وهو عربيٌّ جيِّد كثير، كأنّهم إنَّما يقدّمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أغنى، وإن كانا جميعاً يُهِمّانِهم ويَعْنِيانهم". (٥٦)

في هذا النص يذكر سيبويه أنّ تقديم الفاعل على المفعول به كثير وهو عربي جيّد، فالجملة الفعلية عنده من حيث الرتبة هي الفعل ثم الفاعل ثم المفعول، أما إذا تقدم المفعول على الفاعل فقد بين حكمه في هذا النص وهو الجواز على تفصيل، ويلحظ هنا تعليل سيبويه لهذه الظاهرة اللغوية، فقد جاء بتعليل معنوي يعود الى غرض المتكلم فان كان المتكلم يريد الاخبار عن المفعول قدمه على الفاعل وإن شاء الإخبار عن الفاعل قدمه على المفعول، فالمدار إذن الأهمية في الخطاب والإبلاغ التي تصل إلى حد كسر الرتبة .

وهذا التعليل الدقيق يمنح المتكلم مرونة عالية في أداء الخطاب فزمام اللغة بيد المتكلم يقودها حيث شاء وليست هي التي تقود المتكلم، وهذا ما يتوافق مع معطيات الدرس اللغوي الحديث الذي جاء تحت مسميات كثيرة كالتداولية والتخاطبية والأسلوبية وغير ذلك من العلوم اللغوية الحديثة التي دار فلكها في فحوى نص سيبويه المقتضب، فهو يقدم لنا تعليلًا لغويًا بحتًا نابعًا من صميم اللغة ومبتعدًا عن الفلسفة والمنطق .

أما ابن السراج فقد أجاز التقديم والتأخير، وقد تحدث عما لا يجوز تقديمه في ذلك إذ قال: "وذلك نحو قولكَ: "ضربَ عيسى موسى" إذا كان "عيسى" الفاعل لم يجز أن يقدم "موسى" عليه؛ لأنه ملبس لا

يبين فيه إعرابٌ، وكذلك: "ضرَبَ العَصا الرحى" لا يجوز التقديم والتأخير، فإن قلت: "كسر الرحى العصا" وكانت الرحى هي الفاعل وقد عُلِمَ أنَّ العَصا لا تكسرُ الرحى جاز التقديم والتأخير" (٥٧).

وفي موضع آخر يعلل ابن السرّاج جواز تقديم الفاعل على المفعول به أو المفعول به على الفاعل إذا لم يكن الكلام ملبساً، وإن كان ملبساً لم يجز قال:"ولو قلت: "ضربَ هَذا هَذا" تريدُ تقديمًا وتأخيرًا لم يجز, فإذا قلت: "ضربَ هَذا هذهِ" جازَ التقديمُ والتأخيرُ فقلت: "ضربَ هَذه هَذا" لأنه غيرُ ملبسٍ". (٥٨) .

يلحظ أن ابن السراج أجاز تقديم المفعول على الفاعل لكنه اطال الوقوف على المواطن التي لا يجوز فيها التقديم والتأخير، وجميع هذه المواطن تدور مدار علة واحدة وهي أمن اللبس، إذ أن نظام الرتبة في الجملة عادة ما يكون متصورًا مسبقًا في ذهن المتلقي فإذا أحدث المتكلم تغييرًا في هذه الرتبة أوقعت المتلقي في الفهم الخاطئ إلا إذا كان هنالك قرينة تصرفه عن التصور الخاطئ فالعلة عند ابن السراج هي علة لدفع اللبس لا غير.

تجريد الفعل من علامة تدل على التثنية والجمع إذا أسند إلى مثنى أو جمع :

إذا أسند الفعل إلى اسم ظاهر مثنى كان أو جمع وجب تجريده من علامة تدل على تثنيته أو جمعه فيكون كما إذا أسند إلى المفرد ، فتقول : قال أبواك، وقال قومك كما نقول : قال زيد . ولا نقول قالا أبواك ، وقالوا قومك هذا مذهب جمهور النحاة (٥٩).

والعلة في ذلك عند سيبويه أن العرب اكتفوا بالاسم الظاهر المثنى أو المجموع بعد الفعل عن إلحاق علامة تدل على التثنية أو الجمع في الفعل، فحذفوا هذه العلامة اكتفاء بما أظهروا قال سيبويه : "وإنما قالت العرب : قال قومك، وقال أبواك؛ لأنهم اكتفوا بما اظهروا عن أن يقولوا : قالا أبواك، وقال قومك، فحذفوا ذلك اكتفاء بما أظهروا" . (٦٠) .

يلحظ من هذا النص أن سيبويه استعمل مصطلح (الاكتفاء) لتعليل هذا الاستعمال من استعمالات العرب اللغوية، فالعرب اكتفوا بالظاهر الدال على التثنية والجمع عن إلحاق علامة، تدل على ذلك في الفعل(٦١) .

وعلة سيبويه اقرب إلى واقع اللغة من علة ابن الوراق وعلة الأزهري لأنها علة لغوية لا تقوم على الافتراض والتخيل وانما تتجه إلى الاستعمال مباشرة فتعلله بما يناسبه مما أُلف عند الناطقين.

فالفعل المسند إلى الظاهر المثنى أو المجموع يجب تجريده من علامة تدل على التثنية أو الجمع ويكون حكمه كحكم مفرده "إلا أن هناك طائفة قد خالفت جمهور العرب، إذ يلحقون الفعل المسند إلى الظاهر إذا كان مثنى أو جمعا علامة تدل على التثنية أو الجمع وهذا ما أراده سيبويه بقوله

: "واعلم أن من العرب من يقول : ضربوني قومك ، أو ضرباني أخواك" ، وقد أكد سيبويه على كونها لغة قليلة .

فإذا تأخر الفعل عن الفاعل وجب إلحاقه علامة تدل على التثنية أو الجمع فنقول : قومك قالوا ذاك، وأبواك قد ذهبا، فقد أكد ذلك سيبويه وعلله بقوله : "لأنه قد وقع هنا إضمار في الفعل وهو أسماؤهم ، فلا بد للمضمر أن يجيء بمنزلة المظهر"، أي أن الفاعل إذا تقدم الفعل ارتفع بالابتداء، ولابد للفعل من فاعل، فإذا لم يظهر الفاعل بعده استتر فيه ضمير الفاعل كقولك : زيد قام، والتقدير قام هو، فإذا ثني الضمير أو جمع قلنا : الزيدان قاما والزيدون قاموا.

الاستشهاد

ممّا لا شكَّ فيه أنّ الشّاهد الشعريّ يحتل مرتبة الصدارة في بناء القواعد النحويّة والأحكام اللغويّة بعد كتاب الله تعالى، فهو الأساس الذي ابتني عليه صرح العربيّة الواسعة بكلّ أبعادها لغةً، ونحوًا، وصرفًا، وصوتًا، ودلالةً.

ولعلّ الجانب النحويّ من أبرز الجوانب التي ارتكز بناؤها على سماع الشّاهد الشعريّ وقد عُني المتقدّمون بجمع الشّواهد الصحيحة الفصيحة، فعمدوا إلى بطون العرب الخلّص، يلتقطون من أفواه أقحاحها، وشعر شعرائها، حتّى أنفدوا في ذلك محابرهم، وقضوا عدداً من سنيّ أعمارهم، ليخلصوا إلى وضع أحكام وأقيسة تضمن لهم سلامة القول وفصاحة الكلام، وتعرب لهم عن بيان ما غمض معناه، واشتبه مبناه، فكُتبت في ذلك مطوّلات النحو، واللّغة، والصرف.

وأول ما يطالعنا من الكتب المتقدمة التي حملت اضخم عدد من الشواهد الشعرية والقرآنية هو كتاب سيبويه إذ ضم خمسين وألف شاهداً شعريًا، وثلاثة وسبعين وثلاثمائة شاهداً قرآنيًا وهذا بحد ذاته ثروة لغوية عظيمة تستحق الوقوف عندها والتأمل فيها.

أما المبرد فقد فاق احتجاجه ما احتج به سيبويه من الآيات القرآنية إذ بلغت فيه أكثر من خمسمائة آية، ويأتي بعد الآيات القرآنية في الاستشهاد عنده الشعر، إذ بلغت شواهده الشعرية في المقتضب واحد وستين وخمسمائة شاهدًا، أخذ ثمانين وثلاثمائة شاهدًا منها من كتاب سيبويه، وكان قليلًا ما ينسب الشعر إلى قائله(٦٢).

وهنا نقف مع الشواهد التي جاءت في باب الفاعل، إذ استشهد سيبويه بعدد من الآيات القرآنية الكريمة في جملة من المسائل النحوية وهي :

* قوله تعالى : { **وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا**}، استشهد بها على تعدية الفعل الى مفعولين قال: "فإن شئت اقتصرتَ على المفعول الأول وإن شئت تعدّى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول.

وذلك قولك: أعطَى عبدُ الله زيداً درهماً، وكسوتُ بشراً الثّيابَ الجيادَ. ومن ذلك: اخترتُ الرجالَ عبدَ الله، ومثل ذلك قوله عزّ وجلّ: " واختار موسى قومه سبعين رجلا "وسميته زيداً، وكسيت زيداً

أبا عبد الله، ودعوته زيدًا إذا أردت دعوته التي تجري مجرى سميته، وإن عنيت الدعاء إلى أمر لم يجاوز مفعولا واحداً. ومنه قول الشاعر:

أسْتغفِرُ الله ذَنْباً لستُ مُحْصِيَةَ ربَّ العِبادِ إليه الوجْهُ والعَمَلُ

وقال عمرو بن معدٍ يكَرِب الزُّبيدىّ:

أَمَرتْكُ الَخيرَ فافْعَلْ ما أُمِرتَ به فقد تركتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ" (٦٣).

اختار موسى فعل وفاعل، وقومه منصوب بنزع الخافض، أي من قومه، فحذف الجار وأوصل الفعل، وسبعين مفعول به لاختار،

فمن الافعال من تتعدى إلى اثنين أحدهما بنفسه والآخر بوساطة حرف الجر، وهي مقصورة على السماع، وهي: اختار واستغفر وأمر وكنى، ودعا وزوج وصدق، ثم يحذف حرف الجر ويتعدى إليه الفعل، فتقول: اخترت زيدًا من الرجال، واخترت زيدًا الرجال. وتقدير الآية واختار موسى من قومه سبعين رجلًا.

نجد في هذا النص شواهد ثلاثة على مسألة واحدة الأول قرآني وما بعده شعري، استشهد بها سيبويه على تعدية الفعل على الاسم المنصوب المسبوق بحرف جر محذوف .

أما نسبة البيتين فلم يذكر سيبويه نسبة الأول منهما، وهو من الأبيات الخمسين التي لا يعرف قائلها كما صرح بذلك البغدادي(٦٤).

أما البيت الثاني فقد نسبه سيبويه إلى عمرو بن معد يكَرِب الزُّبيدىّ، وهو بيت غير مسلم بنسبته إذ قيل هو لأعشى طرود، وقيل هو للعباس بن مرداس ولم أقف عليه في ديوانه، وقيل بل هو لزرعة بن السائب، وقول آخر إنه للخفاف بن ندبة(٦٥).

وقد تابع المبرد سيبويه في هذه المسألة واحتج بشواهده نفسها إذ قال : "وَاعْلَم أَنَّك إِذا حذفت حُرُوف الْإِضَافَة من الْمقسم بِهِ نصبته لِأَن الْفِعْل يصل فَيعْمل فَتَقول اللهَ لَأَفْعَلَنَّ لِأَنَّك أردْت أَحْلف اللهَ لَأَفْعَلَنَّ وَكَذَلِكَ كل خافض فِي مَوضِع نصب إِذا حذفته وصل الْفِعْل فَعمل فِيمَا بعده كَمَا قَالَ الله عز وَجل {*وَاخْتَارَ مُوسَى قومه سبعين رجلا*} أَي من قومه وَقَالَ الشَّاعِر

أسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْباً لستُ مُحْصِيَهُ رَبَّ العِبادِ إليهِ الوّجْهُ والعَمَلُ

أَي من ذَنْب وَقَالَ الشَّاعِر

أَمَرْتُكَ الخَيرَ فافْعَلْ مَا أمِرْتُ بِهِ فقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مالٍ وَذَا نَشَبِ" (٦٦).

يلحظ هنا أن المبرد تابع سيبويه في المسألة تمامًا مستشهدًا بشواهده نفسها حتى في ترتيبها نجد الأول شاهدًا قرآنيًا والأخير بيت عمرو بن معدٍ يكَرِب.

وقد تكرر الاستشهاد عند المبرد بهذه الشواهد في أكثر من موطن من مواطن كتابه من ذلك ما جاء في الجزء الرابع إذ استشهد بهذه الشواهد جميعًا في موطن واحد أيضًا على المسألة نفسها(٦٧).

أما ابن سراج فقد جاء في أصوله ما نصه : "واعلم: أن من الأفعال ما يتعدى إلى مفعولين في اللفظ وحقه أن يتعدى إلى الثاني بحرف جر, إلا أنهم استعملوا حذف حرف الجر فيه فيجوز فيه الوجهان في الكلام. فمن ذلك قوله تعالى: {وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا} وسميته زيدًا وكنيت زيدًا أبا عبد الله ألا ترى أنك تقول: اخترت من الرجال وسميته بزيد وكنيته بأبي عبد الله ومن ذلك قول الشاعر:

أستغفرُ اللّه ذَنْبًا لَسْتُ مُحصيهُ رَبَّ العبادِ إليهِ الوجهُ والعَملُ

وقال عمرو بن معد يكرب:

أَمَرْتُكَ الخَيْرَ فَافعَلْ ما أُمِرْتَ بهِ فقدْ تركتُكَ ذَا مالٍ وذَا نَشَبِ" (٦٨).

نلحظ في هذا النص متابعة ابن السراج لسيبويه والمبرد في المسألة وشواهدها، ومن هنا يمكن رصد شدة أثر سيبويه في الاستشهاد القرآني والشعري على من جاء بعده لاسيما المبرد وابن السراج فهما متابعان له في الاستشهاد في المادة والمنهج أيضًا.

وجاء في الكتاب بعد هذه الشواهد قول سيبويه : "وإنما فُصِلَ هذا أنَّها أفعالٌ تُوصَلُ بحروفِ الإضافة، فتقولُ: اخترتُ فلاناً من الّرجالِ، وسمّيته بفلان، كما تقول: عرّفتُه بهذه العلامة وأوضحتهُ بها، وأستغفِرُ الله من ذلك، فلمَّا حذفوا حرَف الجر عَمِلَ الفعلُ. ومثل ذلك قول المتلمِّس:

آلْيتَ حَبَّ العِرَاقِ الدَّهْرَ أَطعمُهُ والحبُّ يأكله في القرية السوس

يريد: على حَبِّ العراق" (٦٩).

في هذا النص يفصل سيبويه كلامه حول تعدية الفعل ونزع الخافض ببيان أوفى فاستشهد بشعر المتلمس .

ولو رجعنا إلى ابن السراج نجده متابعًا تمامًا لسيبويه مصرحًا باسمه في الاستشهاد إذ يقول : "وإن عنيت الدعاء إلى أمر لم يجاوز مفعولًا واحدًا فأصل هذا دخول الباء, فإذا حذف حرف الجر عمل الفعل ومنه: نبئت زيدًا تريد: عن زيد وأنشد سيبويه في حذف حرف الجر قول المتلمس:

آليتُ حَبَّ العراقِ الدَّهرَ أطعمُهُ والحَبُّ يأكلُهُ في القريةِ السُّوسُ

وقال: تريد على حب العراق . وقد خولف في ذلك.

قال أبو العباس: إنما هو: آليت أطعم حب العراق, أي: لا أطعم" (٧٠).

في هذا النص يتابع ابن السراج سيبويه في رأيه وفي حجته أيضًا مصرحًا باسمه في الاستشهاد وهذا يبين لنا أحد الأصول المهمة التي اعتمدها ابن السراج في مصادر الاستشهاد في الشعر العربي، ثم يذكر لنا التوجيه الشعري عند سيبويه وغيره فيعقد لنا مقارنة في توجيه هذا البيت عند سيبويه وغيره فسيبويه يرى أن المحذوف حرف جر (على) فنصب الاسم بنزع الخافض، أما الرأي الثاني

الذي عرضه ابن السراج ونسبه إلى أبي العباس فهو يرى أن المحذوف فعل والاسم الواقع بعده منصوب به.

وظاهر نسبة هذا القول إلى أبي العباس أن المراد منه المبرد ولكن لم أجد أن المبرد يذكر هذا الشاهد في مقتضبه، بل تابعت كتابه الكامل أيضاً ولم أجده يشير إلى هذا البيت، وربما المراد من هذه الكنية علم آخر غير المبرد.

وجاء أيضًا في الموضوع نفسه من الكتاب قول سيبويه : "وليس كل الفعل يُفعَلْ به هذا، كما أنه ليس كلُّ فعل يتعدَّى الفاعلَ ولاَ يَتعدَّى إلى مفعولين. ومنه قول الفرزدق:

منّاَ الذي اختِيرَ الرِّجالَ سَماحةً وجُوداً إذا هَبَّ الرياحُ الزّعازِعُ" (٧١).

يكمل سيبويه حديثه عن تعدية الفعل منبه على أن هذه التعدية ليست مطردة في جميع الأفعال، وقد استشهد على ذلك بشعر الفرزدق.

أما المبرد فقد تابعه في ذلك مستشهدًا بالشعر نفسه أيضًا قال : "فَلَمَّا حذف حرف الْإِضَافَة وصل الْفِعْل فَعمل وَقَالَ الشَّاعِر

مِنَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرجالَ سَماحةً وَجُوداً إِذا هَبَّ الرِياحُ الزعازِعُ" (٧٢).

ونجد أن ابن السراج يتابع سيبويه بصورة واضحة جداً حتى أن معظم عباراته مع شواهدها تلتقي تمامًا مع عبارات سيبويه إذ قال : "واعلم: أنه ليس كل فعل يتعدى بحرف جر لك أن تحذف حرف الجر منه وتعدي الفعل إنما هذا يجوز فيما استعملوه وأُخذ سماعًا عنهم ومن ذلك قول الفرزدق:

مِنَا الَّذي اخْتِيرَ الرِّجَالَ سَمَاحَةً وُجودًا إذا هَبَّ الرِّيَاحُ الزَّعَازِعُ" (٧٣).

إن عبارة ابن السراج في هذا النص هي أشبه ما يكون بشرح لعبارة سيبويه، فسيبويه لم يذكر لنا سوى عدم الجواز في الاطراد، أما ابن السراج فقد بين لنا سبب عدم هذا الجواز، إذ يحيل ذلك إلى المسموع من كلام العرب ولا يجوز القياس عليه، ثم استشهد لنا بشاهد سيبويه نفسه وهو بيت من شعر الفرزدق.

يلاحظ أن المبرد في باب الفاعل لم يصرح باسم سيبويه في الشواهد التي اخذها عنه، في حين نجد أن ابن السراج كثيرًا ما يرد مصدر شواهده إلى سيبويه. بل إن في عموم كتاب المقتضب لم يرد اسم سيبويه إلا في (٦١) موضع، أما الأصول فقد جاء ذكره فيه ما يقرب من (٣٠٩) موضعًا.

ومن هنا يتضح لنا أن ابن السراج كان أكثر متابعة واشد حرصًا من المبرد على ما يرد في كتاب سيبويه من شواهد قرآنية أو شعرية، أو غير ذلك.

التأويل

يعد التأويل وسيلة مهمة من وسائل ايضاح النص وتفسيره، وهو ملجأ يلجأ إليه العالم ليقرر مفاد النص ويبين فحواه إذا ما كان النص غامضًا أو كان ظاهره متعارضًا، ولم يقتصر سبيل التأويل على علم دون آخر، فهو آلية مهمة للمفسر، والفقيه، والمحدث، وغير ذلك، إذ لكل منهم وجهة في تأويل مسائل علمه، ومن بينهم النحاة، إذ عمدوا إلى تفسير ظاهر النصوص بالتأويل كي يوفقوا بين النص وقواعدهم إذا ما لمسوا تباينًا بينهما.

إذن ظاهرة التأويل تعد "الوسيلة الوحيدة التي لجأ إليها النحاة للتوفيق بين القواعد وبين النصوص المخالفة لها" [٧٤]، ومن ذلك ما ذكره د. تمام حسان من أن التأويل هو: "الرد، أي: إرجاع النص إلى أصله" [٧٥].

وذهب د. محمد عيد إلى أن التأويل النحوي هو: "صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفية تحتاج لتقدير، وتدبر" [٧٦]. وبيّن المسوغات التي يلجأ إليها النحويون إلى التأويل، فيقول: "وإن النحاة قد أوّلوا الكلام، وحرّفوه عن ظاهره لكي يوافق قوانين النحو، وأحكامه"[٧٧].

ويعد كتاب سيبويه من أقدم الكتب التي أخضعت جملة كبيرة من النصوص إلى التأويل، إلا أنه لم يصرح بهذا المصطلح عند تأويله للنص، على خلاف كتاب المقتضب وكتاب الأصول، فقد جاء مصطلح التأويل في المقتضب بما يقرب من (١٥) مرة، أما الأصول لابن السراج فقد جاء فيه هذا المصطلح مكررًا أكثر من (٣٠) مرة. وهذا يدل على التطور الفكري في النحو العربي سواء على مستوى المادة المؤولة أو على أساس تقعيد المصطلح.

وقد عد بعض الباحثين التأويل ظاهرة هامة وأداة أصيلة في الثقافة العربية متسعًا في مفهومه إلى حد أنه يشمل تفسير معظم الظواهر النحوية، فالمصطلحات النحوية من قبيل الفاعل، والمفعول، والاسم، والفعل، والحرف، والنصب، والرفع، والكسر، والعمال... كلها في اللغة علامات دالة على معان ولكنها تتحول في البحث إلى مفاهيم تحليلية أي إن هذه الرموز اللغوية قد تمت لها عملية إعادة تفسير، أو تأويل نقلتها من مجال الكلام إلى مجال اللغة[٧٨].

ولمفهوم التأويل مصطلحات أخرى تلتقي معه في الوظيفة مثل مصطلح التقدير ومصطلح التفسير، فإذا ما جاء مصطلح التقدير أو التفسير فإن معنى ذلك أن النص حينها سائر باتجاه التأويل وهذا ما نلمسه في كتاب سيبويه.

فإذا عدنا إلى باب الفاعل بصورة عامة سنجد أن أبرز مظهر من مظاهر التأويل فيه حينما لا يرد الفاعل في الجملة اسمًا صريحًا لذا يلتجئ النحاة إلى التأويل نحو "سرني أنك ناجح"، فالفاعل في هذه الجملة يتحول عبر التأويل إلى مصدر ويطلق عليه بالمصدر المؤول، ولذا نجد أن مصطلح التأويل

داخل في حد الفاعل إذ عرفه بعض النحاة بأنه : اسم أو ما في تأويله، أسند إليه فعل أو ما في تأويله، مقدم، أصلي المحل والصيغة(٧٩).

وإذا رجعنا إلى كتاب سيبويه نجده يستعين بالتأويل والتقدير على تفسير النص وبيانه من خلال الأمثلة وتوضيحها كقوله : "كما أنك حين قلت: ليس هذا عمرًا وكان هذا بشرًا، عملنا عملين، رفعتا ونصبتا، كما قلت ضربَ هذا زيدًا، فزيدًا ينتصب بضرب، وهذا ارتفع بضرب ثم قلت: أليس هذا زيدًا منطلقًا، فانتصب المنطلق لأنه حال وقع فيه الأمر، فانتصب كما انتصب في إن، وصار بمنزلة المفعول الذي تعدى إليه فعل الفاعل بعدما تعدى إلى مفعول قبله، وصار كقولك: ضرب عبد الله زيدًا قائمًا، فهو مثله في التقدير، وليس مثله في المعنى" (٨٠).

نلحظ هنا أن النص في المثال الذي يعرض له سيبويه في قوله " اليس هذا زيدًا منطلقًا" ينكشف تمامًا في التقدير الشكلي وليس المعنوي.

أما المبرد فقد أخذ يتوسع في التعليل ويتوسع أيضًا بالأمثلة المصنوعة التي تحتاج إلى تأويل وتقدير فأصبحت هذه الامثلة أشبه ما يكون بالإلغاز والطلاسم، حتى أنه أفرد بابًا في مطلع كتابه تحت عنوان: "هَذَا بَاب وَتقول فِي مسَائِل طوال يمْتَحن بهَا المتعلمون"، كل هذا يأخذ بيد الكتاب إلى الغموض والتعقيد.

قال المبرد في إحدى أمثلته: "وتَقُول أَعجبني دَقُّ الثوب القصّارُ وأَكلُ الخبزِ زيدٌ ومعاقبة اللصّ الأَميرُ فَهَذَا لَا يصلح إِلاَّ أَن يكون الأَخير هُوَ الْفَاعِل وَتقول مَا أَعجب شَيْئا إِعجابَ زيد ركوبُ الفرسِ عَمْرو فَنصبت (إِعجابا) بِالْمَصْدَرِ وأَضفته إِلى زيد فالتقدير مَا أَعجب شيءٌ شَيْئا كَمَا أَعجب زيدا أَنْ ركب الفرَسَ عَمْرو لأَنَّك أَضفت الرّكُوب إِلى الْفرس و(الْفرس) مفعول لأَنَّ عمرا رَكبه و(زيد) الْمَفْعُول لأَنَّ الرّكُوب أَعجبه وَتقول سرَّني والمُشْبِعَه طعامُك شَتْمُ غلامِك زيدا بِالنّصب وَالرَّفْع فِي زيد على مَا تقدّره من أَن يكون فَاعِلا أَو مَفْعُولا" (٨١).

في هذا المثال " ما أعجب شيئًا إعجاب زيد..." يحتاج إلى توضيح وتقدير لمحذوف أو تأويل لملفوظ حتى يستقيم المعنى المراد منه، وهو أشبه ما يكون بما يسمى اليوم بالبنية العميقة، فالألفاظ المذكورة هي البنية التي تطفو على السطح، وتأويلها الذي يلتقي مع غرض المتكلم هي البنية العميقة التي ولدت هذا النص.

وقد تابع ابن السراج المبرد في كثير من أمثلته وتأويلاته ونجده بعض الأحيان يذكر كلام المبرد بتمامه مع أمثلته وتأويلاته وتقديراته من دون أن يشير إليه من ذلك قوله : "وتقول: ما أعجب شيء شيئًا إعجاب زيد ركوب الفرس عمرو, ونصبت "إعجابًا" لأنه مصدر وتقديره: ما أعجب شيء شيئًا إعجابًا مثل إعجاب زيد, ورفعت الركوب بقولك: "أعجب" لأن معناه: كما أعجب زيدًا أن ركب الفرس عمرو"(٨٢). فهذا تمام كلام المبرد ذكره ابن السراج مع أمثلته وتقديراته.

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة يمكن القول أنها توصلت إلى مجموعة من النتائج نلخصها بنقاط:

١- يتضح من المبحث الأول أن مصطلح الفاعل مصطلح قديم النشأة استقر قبل تدوين كتاب سيبويه إذ تداوله النحاة الكبار الذين سبقوا سيبويه .

٢- كما يتضح أيضًا أن تعريف الفاعل لم يظهر في كتاب سيبويه ولا في كتاب المبرد وكانت أول إطلالة له في تاريخ النحو على يد ابن السراج في أصوله إذ استطاع أن يقدم لنا تعريفًا توضيحيًا للفاعل.

٣- أما بخصوص المنهج فيمكن القول إن باب الفاعل جاء موزعًا في كتاب سيبويه وإن كان قد أطلق سيبويه اسم (باب الفاعل) على أبواب عدة في مطلع كتابه إلا أنه تحدث فيها عن الفعل والمفعول أكثر مما تحدث عن الفاعل، ثم جاء الحديث عن الفاعل متناثرًا في الكتاب.

٤- أما المبرد فقد ذكر بابًا مقتضبًا في صفحات كتابه الأولى ثم أكمل حديثه عنها في الجزء الرابع من كتابه وهذا ما حمل المحقق أن يلحق ما في الجزء الرابع مع ما جاء في الجزء الأول لتكتمل الصورة وتتضح أكثر.

٥- كان منهج ابن السراج أكثر وضوحًا وترتيبًا من الكتاب والمقتضب.

٦- في مبحث التعليل اتضح أن تعليلات سيبويه تقترب كثيرًا من واقع اللغة وتنأى عن الفلسفة والمنطق، على خلاف المبرد الذي أغرق كتابه بالتعليلات الفلسفية والجدلية التي تبتعد عن منهجية سيبويه في طرح العلل. وكان ابن السراج أكثر متابعة لسيبويه في علله إلا أنه مع ذلك تضمن كتابه تعليلات أكثر عمقًا واتساعًا عما جاء في الكتاب.

٧- يتضح في مبحث الاستشهاد أن سيبويه أكثر من الاستشهاد بالشعر وكان نصيب القرآن من الاستشهاد به أقل كثيرًا من الشعر بخلاف كتاب المقتضب الذي قارب كثيرًا بين الاستشهادين، أما ابن السراج فقد كان جل اعتماده في الاستشهاد القرآني والشعري على كتاب سيبويه واضحًا جداً حتى أنه تابع سيبويه في ترتيب جملة من الشواهد على مسألة واحدة كان يكون الأول قرآني والثاني شعري والثالث تمثيل.

الهوامش

(١) معجم الأدباء ٢٥٣٥/٦.

(٢) ينظر : لسان العرب ٥١٦/٢-٥١٧.

(٣) ينظر : المصطلح النحوي ٢٣.

(٤) ينظر : الكتاب ١٠٧/٣.

(٥) ينظر : طبقات فحول الشعراء ١٢/١

(٦) ينظر : طبقات النحويين واللغويين ٢١.

(٧) ينظر : انباه الرواة ١٦/١.

(٨) ينظر : الفهرست ٦١.

(٩) ينظر : المصطلح النحوي ١٠٦.

(١٠) ينظر : الاشباه والنظائر ٦٢/٢.

(١١) ينظر : الكتاب ٢٣.

(١٢) ينظر : الكتاب ٢٣/١ .

(١٣) العين ٢٢٩/٧.

(١٤) الكتاب ٣٣/١ .

(١٥) المقتضب ١٤٦/١.

(١٦) الاصول في النحو ٨١/١.

(١٧) المصدر نفسه .

(١٨) الكتاب ١٢/١.

(١٩) المصدر نفسه ١٣/١.

(٢٠) المصدر نفسه ٢٦/١.

(٢١) ينظر : المصطلح النحوي ١٢٥.

(٢٢) الكتاب ٤٢/١.

(٢٣) ينظر : مصطلحات نحوية ٣.

(٢٤) ينظر : حاشية المقتضب ١٥١/١.

(٢٥) النحو العربي ومناهج التأليف ٢٠٢ .

(٢٦) ينظر : الكتاب ٢٣/١.

(٢٧) ينظر : العين (علل) : ١/ ٨٨.

(٢٨) ينظر:التعريفات :٢٣٧،الكليات:٢٢/٣، المعجم الفلسفي لمجمع اللغة العربية:١٢٢،المعجم الفلسفي لجميل صليبا: /٩٥.

(٢٩) ينظر : لسان العرب (علل)

(٣٠) التعريفات : ٨٨.

(٣١) النحو العربي :٦٤.

(٣٢) المبرد سيرته ومؤلفاته ٢٩٠.

(٣٣) إنباه الرّواة ١٠٥/٢ .

[٣٤] ينظر على سبيل التمثيل بعض مصطلحات قطر الندى وبل الصدى ٣٢.

[٣٥] الكتاب ٣٤/١.

[٣٦] ينظر : الرد على النحاة :١٥١-١٥٢.

[٣٧] ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٦٤.

[٣٨] ينظر : المقتضب :٨/١ .

[٣٩] المدارس النحوية : ١٢٨ .

[٤٠] المبرد سيرته ومؤلفاته ٢٩٠.

[٤١] الأصول في النّحو ، مقدمة المحقق٢٤/١

[٤٢] المصدر نفسه ٣٥/١.

[٤٣] الخصائص ١٧٤/١.

[٤٤] الأصول في النحو ١/ ٨١ .

[٤٥] العلل النحوية في كتاب سيبويه ٧٦.

[٤٦] أسرار العربية : ٨٧-٨٨ .

[٤٧] الخصائص ٥٠/١.

[٤٨] ينظر: كتاب سيبويه: ٣١/١، ١١٥/٣، الاصول في النحو: ٣/٢، المقتصد: ٣٢٥/١-٣٢٦، النحو الكوفي من خلال شعر ما قبل الاسلام (اطروحة): ١٥- ١٦.

[٤٩] يُنظر: المقتضب، للمبرد: ١٢٨/٤، الاصول في النحو، لأبن السرّاج: ٢/ ٣.

[٥٠] الكتاب ١١٥/٣.

[٥١] الكتاب ٣١/١.

[٥٢] المقتضب ١٢٨/٤.

[٥٣] الأصول في النحو :٢٢٨/٢.

[٥٤]الأصول في النحو: ٨١/١.

[٥٥] ينظر: كتاب سيبويه: ٣١/١، ١١٥/٣، الأصول في النحو: ٣/٢، المقتصد: ٣٢٥/١-٣٢٦، النحو الكوفي من خلال شعر ما قبل الاسلام ١٥- ١٦.

[٥٦] كتاب سيبويه ٣٤/١.

[٥٧] كتاب سيبويه ٣٤/١.

[٥٨] الأصول ٢٤٦/٢.

[٥٩] ينظر : أوضح المسالك : ٣٤٥/١ ، شرح ابن عقيل : ٢٧٩/٢ .

[٦٠] الكتاب : ٢/ ٣٦-

[٦١] ينظر : العلة النحوية في كتاب سيبويه ٧٦.

[٦٢] ينظر: المبرد سيرته ومؤلفاته ٢٩٦.

[٦٣] الكتاب ٣٧/١.

[٦٤] ينظر الخزانة ٤٨٦/١.

[٦٥]ينظر الخزانة ١٦٦/١.

[٦٦] المقتضب ٣٢١/٢.

[٦٧] ينظر: المقتضب ٣٣٠/٤-٣٣١.

[٦٨] الاصول في النحو ١٧٨/١.

(٦٩) الكتاب ٣٨/١.

(٧٠) الاصول في النحو ١٧٨/١.

(٧١) الكتاب ٣٩/١.

(٧٢) المقتضب ٣٣٠/٣.

(٧٣) الأصول في النحو١٨٠/١.

(٧٤) أصول التفكير النحوي: ٢٦١.

(٧٥) الأصول: ١٤٨.

(٧٦) أصول النحو العربي: ١٨٥.

(٧٧) المصدر نفسه.

(٧٨) ينظر : اشكالية القراءة وآليات التأويل ١٩٠.

(٧٩) أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك ٧٧/٢.

(٨٠) الكتاب ١٤٨/٢.

(٨١) المقتضب ١٥٤/١.

(٨٢) الاصول في النحو ١٣٨/١.

المصادر والمراجع

- **أسرار العربية** : كمال الدّين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، ليدن ، ١٨٨٦ .
- **إشكالية القراءة وآليات التأويل** : نصر حامد أبو زيد، المركز الثقافي العربي، بيروت .
- **الأشباه والنظائر** : جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تح: طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة، ١٩٧٥.
- **أصول التفكير النحوي** : د. علي أبو المكارم، بيروت، ١٩٧٣م.
- **أصول النحو العربي في نظرة النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث** : د. محمد عيد، القاهرة، ١٩٧٣م.
- **الأصول في النّحو** : أبو بكر محمد بن السري بن سهل المعروف بابن السراج (ت: ٣١٦هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.
- **الأصول، دراسة بيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب**: تمام حسان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٨.
- **إنباه الرواة على أنباه النحاة** : القفطي، جمال الدين علي بن يوسف، (ت٦٢٤ه)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية ـــــــــــــ القاهرة، ط١ ، ١٩٥٢م.
- **أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك** : جمال الدين بن هشام الانصاري (ت٧٦١هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار احياء التراث العربي، بيروت – لبنان ، ط٥ ، ١٩٦٦م.
- **الإيضاح في علل النحو** : أبو القاسم الزّجّاجي (ت ٣٣٧هـ) تح: د. مازن المبارك ، دار النفائس ، ط٥ ، ١٩٨٦م .
- **التعريفات** : علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت ٨١٦هـ) ١٩٨٣م .

- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** : البغدادي، عبد القادر بن عمر ، (ت ١٠٩٣هـ)، دار صادر ـــــــــــــ بيروت ، ط ١ .
- **الخصائص** : أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت ٣٩٢هـ) ، تح: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت – لبنان ، ط٢ ، ١٩٥٢م .
- **الرد على النحاة** : ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ) ، تح: د. شوقي ضيف ، دار الفكر العربي ، ط١ ، ١٩٤٧م.
- **طبقات النحويين واللغويين** : أبو بكر الزبيدي (ت ٣٧٩هـ) ،تح: محمد ابو الفضل ابراهيم ، دار المعارف – مصر ١٩٨٤م.
- **طبقات فحول الشعراء** : محمد بن سلام الجمحي (ت ٢٣١هـ) ، دار النهضة العربية ، بيروت، ط١.
- **العلة النحوية نشأتها وتطورها** : د. مازن المبارك، ط١، المكتبة الحديثة، ١٩٦٥م.
- **العلل النحوية في كتاب سيبويه** : اسعد خلف عبد جابر العوادي، كلية التربية –جامعة بابل
- **العين** : الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم، (ت١٧٠هـ)، تح : د. مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال ـــــــــــــ بيروت، (د.ت) .
- **الفهرست** : ابن النديم، محمد بن إسحاق ، (ت٣٨٥ه)، دار المعرفة ـــــــــــــ بيروت، ١٩٧٨م.
- **قطر الندى وبل الصدى** : جمال الدين بن هشام الانصاري (ت٧٦١هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار ذوي القربى، قم، ط١، ١٤٢٠.
- **الكتاب** : عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه (ت١٨٠ه)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ١٩٨٨.
- **الكليات**: أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوي (ت ١٠٩٤هـ) ، تح: د. عدنان درويش ومحمّد المصريّ ، دار الكتب الثقافية ، دمشق ، ١٩٧٦ .
- **لسان العرب** : ابن منظور، محمد بن مكرم الأفريقي، (ت٧١١هـ) ، تح : د. أحمد سالم الكيلاني و د. حسن عادل النعيمي، مركز الشرق الأوسط الثقافي ـــــــــــــ بيروت، ط١، ٢٠١١م.
- **المبرد سيرته ومؤلفاته** : د. خديجة الحديثي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط١، ١٩٩٠.
- **المدارس النحوية** : د. خديجة الحديثي، مطبعة جامعة بغداد، ط٢، ١٩٩٠.
- **المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري**: عوض حمد القوزي، جامعة الرياض، ط١، ١٩٨١.
- **معجم الأدباء** : الحموي، ياقوت بن عبد الله الرومي ، (ت٦٢٦هـ) ، دار الكتب المستشرق ـــــــــــــ بيروت، (د.ت) .
- **المقتصد في شرح الإيضاح** : الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن، (ت٤٧١هـ) ، تح : كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ـــــــــــــ العراق، ١٩٨٢.
- **المقتضب** : المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، (ت٢٨٥ه) ، تح : د. محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف المصرية ـــــــــــــ القاهرة، ط٢ ، ١٩٧٩م.